

# القاهرة تطرق باب الديون الخضراء لتنويع قروضها الخارجية

## مصر أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطرح سندات سيادية خضراء



طرقت الحكومة المصرية باب السندات الخضراء من أجل تنويع مصادر قروضها الخارجية وتمويل مشروعات البنية الأساسية في المدن الجديدة، إلى جانب مشروعات تحلية ومعالجة المياه، استعدادا لمواجهة تداعيات ملء سد النهضة، وظواهر التغير المناخي التي باتت القاهرة في مرماها.

وتشمل حزم المشروعات الإدارية المستدامة للمياه والصرف الصحي، على ضوء "رؤية مصر 2030" التي تعطي الأولوية لمشروعات الاستثمار الأخضر. واستقرت الحكومة على توجيهه 500 مليون دولار من حصيلة السندات الخضراء لتمويل مشروع القطار المعلق "مونوريل" الذي يربط شرق القاهرة بغربها من العاصمة الإدارية حتى مدينة السادس من أكتوبر، في جنوب غرب القاهرة، وعدد من محطات معالجة المياه. وأوضحت وزارة البيئة أنه سيجري تحديد المشاريع الأخرى التي ستوجه لها باقي حصيلة القرض الأخضر البالغة 250 مليون دولار.

وتستهدف مصر من الطرح تمويل محفظة مشروعاتها الخضراء والصديقة للبيئة والتي تصل قيمتها إلى 1.9 مليار دولار. وتضع الحكومة مشروعات المياه أولوية قصوى، في ظل تهديدات الأمن المائي التي تفرضها التغيرات المناخية وسد النهضة الإثيوبي.

ورصدت وزارة التخطيط أن الخطة الاستثمارية لمصر خلال الموازنة الحالية تستهدف مشروعات خضراء بقيمة 2.3 مليار دولار، وتعادل 14 في المئة من إجمالي الاستثمارات العامة في خطة العام المالي الحالي.

ويصل عدد المشروعات الخضراء المدرجة في خطة العام المالي الحالي إلى 691 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها 28.5 مليار دولار، ومن المزمع زيادتها إلى 30 في المئة في خطة العام المالي المقبل.

وتتفاوض مصر حاليا مع مستثمرين أجانب لإقامة مشروعات طاقة متجددة بقرارات إجمالية تبلغ 2 غيغاطوات لتوليد

وأشار إيهاب سعيد عضو مجلس إدارة البورصة المصرية، إلى أن السندات الخضراء التي توجه لمشروعات الطاقة النظيفة لا تمثل خطرا على الديون الخارجية، لأنها تتمتع بفائدة منخفضة وفترة سماح طويلة للسداد، بعكس السندات التقليدية التي تمثل عبئا على الديون.

ولفت لـ "العرب" إلى أن طرح مصر للسندات الخضراء في الأسواق العالمية، لا يسلم من تقلبات الاقتراض بالعملة الأجنبية، لكن المشكلة ليست مقلقة لأن الجنيه المصري مرتبط بالدولار الأمريكي وطرح السندات الخضراء تم بالدولار، كما أن الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر بالدولار أيضا.

ووصل حجم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري في نهاية سبتمبر الماضي إلى نحو 38.4 مليار دولار. وما يميز السندات الخضراء عن السندات

**محمد حماد**  
صحافي مصري

القاهرة - تسعى مصر لتنويع مصادر اقتراضها من الخارج للحصول على سيولة نقدية لمواجهة أعبائها المالية، وطرقت باب السندات الخضراء كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطرح سندات سيادية حكومية وفق هذه الآلية، وجمعت في أول طرح نحو 750 مليون دولار. وقالت وزارة المالية، إن أجل الديون الجديدة يصل إلى نحو خمسة سنوات بسعر عائد 5.25 في المئة، ما يضع مصر على خارطة التمويل المستدام. وأكد محمد معيط وزير المالية، لـ "العرب"، أن الإصدار شهد إقبالا كبيرا من المستثمرين، حيث تجاوزت طلبات الشراء حجم الإصدار المعلن بنحو 7.4 مرة للشريحة المستهدفة التي ترغب مصر في تغطيتها والبالغة 500 مليون دولار.

**محمد معيط**  
الإقبال دفعنا إلى رفع سقف الاقتراض من 500 إلى 750 مليون دولار

**ياسر عمارة**  
السندات الخضراء خطوة استباقية تجذب شرائح جديدة من الدائنين

وأضاف أن هذا الإقبال دفع القاهرة إلى قبول نحو 750 مليون دولار بسبب الإقبال الكبير على السندات من قبل مؤسسات مالية من أوروبا وأمريكا وشرق آسيا والشرق الأوسط. وتستهدف القاهرة من خلال القروض الخضراء تمويل النفقات المرتبطة بمشروعات صديقة للبيئة، وتحقيق خطة التنمية المستدامة في مجالات النقل، والتخفيف، والطاقة المتجددة، والحد من التلوث والسيطرة عليه، والتكيف مع تغير المناخ ورفع كفاءة الطاقة.

### مشروع التدوير تعزز التنمية

نحو 225 مليار دولار في نهاية عام 2020.

ورغم النوايا الطيبة للقروض الخضراء، إلا أنها لا تزال تمثل عبئا على معدلات الدين الخارجي للبلاد، والذي وصل إلى نحو 111.3 مليار دولار في نهاية مارس الماضي، وإن كانت أقل حدة، لأنها ترتبط بمشروعات تدبر عاندا من خلاله تتم مواجهة أعباء أقساط القروض.

وتظل القاهرة تحت ضغوط الحاجة إلى توفير عملة أجنبية لسداد أقساط القروض الخضراء، بجانب أقساط الديون التقليدية بالعملة الأجنبية أيضا، ما يستلزم البحث عن موارد مستقرة لتدفقات العملة الأجنبية.

وتعد هذه الإشكالية نقطة الانطلاق لإستراتيجية القاهرة الرامية إلى خفض معدلات الدين العام للناجح المحلي والتي تصل حاليا إلى نحو 82.8 في المئة وفق الموازنة 2020 - 2021.

الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية، كما تدرس رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 60 في المئة من إجمالي القدرات المنتجة بحلول 2035، بدلا من نسبة 42 في المئة المخطط لها في إستراتيجية الطاقة الحالية.

قال المحلل الاقتصادي ياسر عمارة، إن إقبال مصر على إصدار سندات خضراء خطوة استباقية على الأسواق الناشئة، لاسيما بعد إدراجها في بورصة لندن. وأضاف لـ "العرب"، أن هذا النوع من السندات يشهد إقبالا من جانب المحافظ الاستثمارية والمؤسسات المالية العالمية، بالتالي فإن القاهرة استهدفت شريحة جديدة من الدائنين.

وأوضح أن الطرح الجديد يبلغ نحو 16 مستثمرا لأول مرة في إصدارات السندات المصرية بالدولار، في ظل تزايد التوجه العالمي لسوق السندات الخضراء. ومن المتوقع أن يصل حجم الاستثمار العالمي في المشروعات الخضراء إلى

التقليدية، أن الأولى تستهدف تمويل مشروعات وصناعات تتمتع بالنمو المستدام أو تحسين إنتاجية المشروعات القائمة، بعكس الثانية (التقليدية) التي تستخدم في سد عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يزداد عبئها على خزنة البلاد.

وكشفت وزارة التخطيط أن الخطة الاستثمارية لمصر خلال الموازنة الحالية تستهدف مشروعات خضراء بقيمة 2.3 مليار دولار، وتعادل 14 في المئة من إجمالي الاستثمارات العامة في خطة العام المالي الحالي.

ويصل عدد المشروعات الخضراء المدرجة في خطة العام المالي الحالي إلى 691 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها 28.5 مليار دولار، ومن المزمع زيادتها إلى 30 في المئة في خطة العام المالي المقبل.

وتتفاوض مصر حاليا مع مستثمرين أجانب لإقامة مشروعات طاقة متجددة بقرارات إجمالية تبلغ 2 غيغاطوات لتوليد

وأشار إيهاب سعيد عضو مجلس إدارة البورصة المصرية، إلى أن السندات الخضراء التي توجه لمشروعات الطاقة النظيفة لا تمثل خطرا على الديون الخارجية، لأنها تتمتع بفائدة منخفضة وفترة سماح طويلة للسداد، بعكس السندات التقليدية التي تمثل عبئا على الديون.

ولفت لـ "العرب" إلى أن طرح مصر للسندات الخضراء في الأسواق العالمية، لا يسلم من تقلبات الاقتراض بالعملة الأجنبية، لكن المشكلة ليست مقلقة لأن الجنيه المصري مرتبط بالدولار الأمريكي وطرح السندات الخضراء تم بالدولار، كما أن الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر بالدولار أيضا.

ووصل حجم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري في نهاية سبتمبر الماضي إلى نحو 38.4 مليار دولار. وما يميز السندات الخضراء عن السندات

# انحسار أزمة الوقود في سوريا بدعم إيراني

## ارتفاع في الصادرات النفطية الإيرانية في سبتمبر في تحد للعقوبات الأميركية

المدعوم والمازوت المشغل للمصانع والمعامل، وسط تفاقم أزمة شح المحروقات وانهيار الاقتصاد البلاد، مبررة خطوتها بالعقوبات الأميركية المفروضة عليها.

وكان سعر لتر البنزين المدعوم قد ارتفع من 250 إلى 450 ليرة، والمازوت الصناعي من 296 إلى 650 ليرة، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" مساء الثلاثاء. ويبلغ سعر الصرف الرسمي 1250 ليرة مقابل الدولار، ونحو 2200 ليرة في السوق الموازي.

وأرجعت وزارة التجارة وحماية المستهلك، قرار رفع الأسعار إلى "التكاليف الكبيرة التي تتحملها الحكومة لتأمين المشتقات النفطية وارتفاع أجور الشحن والنقل في ظل الحصار الجائر الذي تفرضه الإدارة الأميركية على سوريا وشعبها".

وتشهد مناطق سيطرة الحكومة منذ سنوات أزمة محروقات حادة وساعات تقنين طويلة، بسبب عدم توفر الفيول والغاز اللازمين لتشغيل محطات التوليد، ما دفعها إلى اتخاذ سلسلة إجراءات تقشيفية.

وفي محاولة لامتصاص هذه الأعباء التي فرضتها أزمة النفط حاولت الحكومة السورية امتصاص الضغوط عبر إصدار مرسومين تشريعيين، يتضمن الأول منحة مالية للموظفين المدنيين والعسكريين، ويعدل الثاني الحد الأدنى من الرواتب المعفى من الضريبة، فيما يرح أكثر من 80 في المئة من السوريين تحت خط الفقر وفق الأمم المتحدة.

وخلال الصراع المستمر منذ ما يقرب من عشر سنوات اعتمدت سوريا على حليفها إيران للحصول على 70 ألف برميل يوميا في المتوسط، نحو نصف احتياجاتها، لكن الإمدادات انخفضت في السنة الماضية مع تشديد العقوبات وسعي إيران إلى الصادرات النقدية بحسب خبراء في القطاع.

ويقول الخبراء إن نحو نصف صادرات الخام الإيرانية حملتها سفن أجنبية عبر النقل من سفينة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب تحديد الوجهات النهائية.

**38**  
**ألف طن من البنزين بدأت سفينة في تفريغها في مرفأ بانياس مما خفف أزمة النقص**

كما يقولون إن القيود الأكثر صرامة التي تتبناها السلطات اللبنانية لتفادي الوقوع تحت طائلة قانون قيصر، قلصت أيضا استخدام الموانئ اللبنانية. لكن متعاملين في النفط مقرهما في دمشق ومصر في يعمل من بيروت على دراية بتجارة النفط السورية، قالوا إن الحكومة دبّرت شحنات من زيت الغاز مستوردة عبر لبنان وجرى شحنها برا، وإمدادات دبّرت عبر معبر القانم الحدودي مع العراق. ومنذ يومين اضطرت الحكومة السورية إلى رفع الدعم عن أسعار البنزين

شحن إقليمي يعمل من عمان، إنه "بالإضافة إلى ذلك فرغت سفينة إيرانية تحمل مليون برميل أخرى شحناتها في البحر المتوسط على متن سفينتين أصغر حجما للتسليم إلى سوريا"، وأضافوا أن تلك الشحنات سلمت قبل أسبوعين.

وكان وزير النفط بسام طعمة قال في سبتمبر، إن قانون قيصر، وهو من أشد العقوبات الأميركية التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو الماضي ويحظر تجارة الشركات الأجنبية مع دمشق، عطل عدة شحنات مستوردة من موزين لم يفصح عنهم.

وقال ثلاثة مسؤولي شحن آخرون، إن خفض التسليمات الإيرانية بواقع النصف في الأشهر الأربعة الماضية، والتي اشترتها دمشق بموجب خطوط ائتمان وصفقات مقايضة مع طهران، فاقم النقص المزمن.

وأضافوا أن تفضيل إيران زيادة المبيعات نقدا إلى الزبائن الآسيويين بدلا من تزويد حليفها دمشق على أساس الائتمان كان عاملا وراء خفض الإمدادات. ويكاد اقتصاد إيران بسبب تأثير العقوبات الأميركية وجائحة فيروس كورونا.

وتظهر بيانات من تانكرز تراكرز، التي تتبع شحنات ومخزونات النفط، ارتفاعا في الصادرات الإيرانية الشهر الماضي في تحد للعقوبات الأميركية. وانهار إنتاج سوريا النفطي بعد أن فقدت دمشق معظم الحقول المنتجة للنفط في الجزء الشرقي من البلاد، شرق نهر الفرات في دير الزور.

استمر على مدى شهرين تقريبا فاقمتها عقوبات أميركية أكثر صرامة. ونسبت رويترز لثلاثة مسؤولين بقطاع الشحن ورجل أعمال يعمل من دمشق مطلع على الشحنة قولهم، إن "سفينة بدأت في تفريغ 38 ألف طن من البنزين في مرفأ بانياس النفطي الإثنين، بعد ثلاثة أسابيع من تفريغ سفينة أخرى تحمل خاما إيرانيا شحنة قدرها مليون برميل". وقال مسؤول شحن يعمل من بيروت ومسؤول

وقال مسؤولون في قطاع الشحن وفي ميناء ومتعاملون، إن إيران سلمت عدة شحنات من البنزين والنفط الخام إلى سوريا، مما خفف نقضا في البنزين



سيارات تنتظر جرعة بنزين